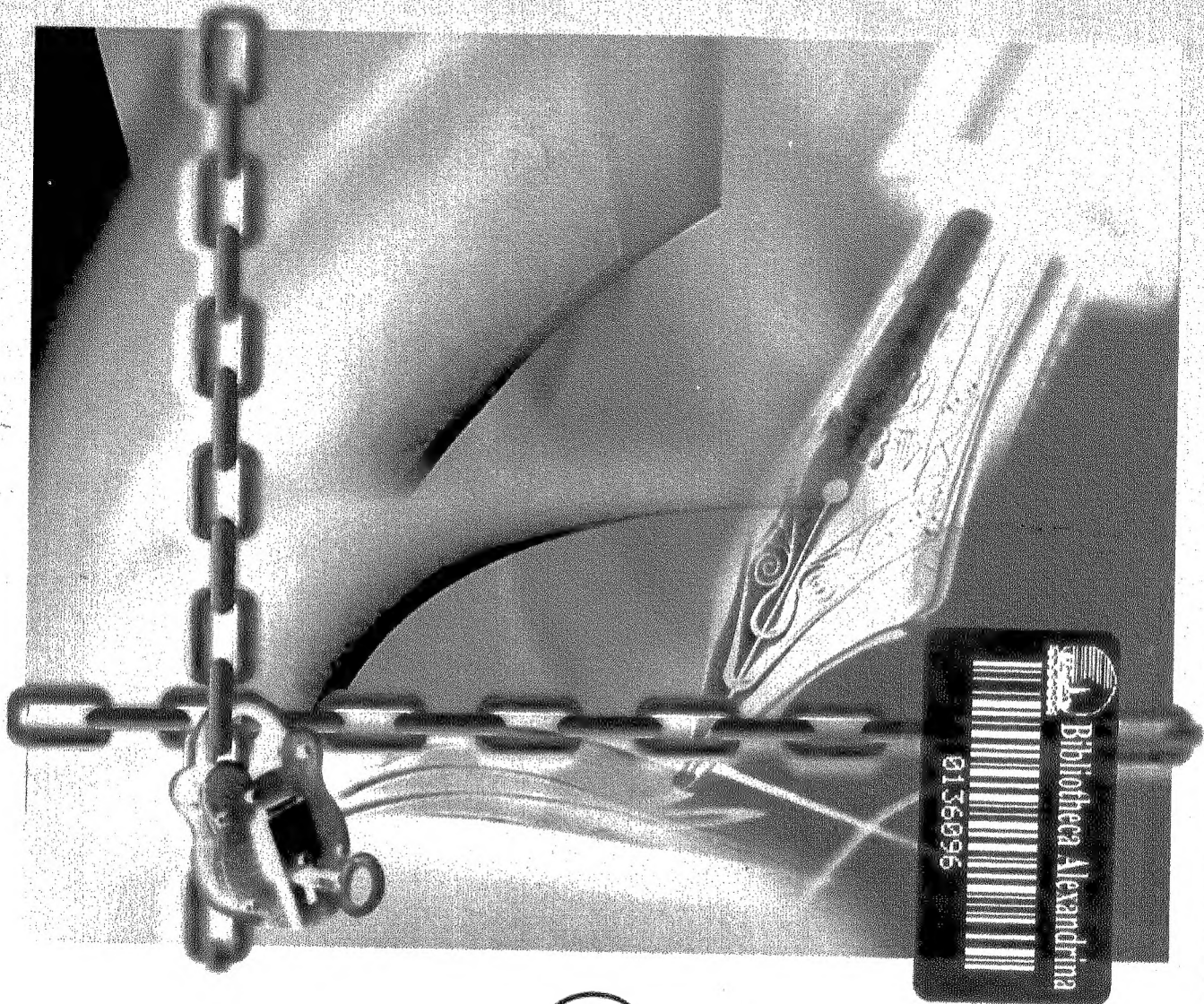


الحق الأدبي للمؤلف

في الفقه الاسلامي والقانون المقارن

تأليف : دكتور عبد الله مبروك النجار



الحق الأدبي للمؤلف
في الفقه الإسلامي والقانون المقارن

الحق الأدبي للمؤلف

في الفقه الإسلامي والقانون المقارن

تأليف

دكتور عبد الله مبروك النجار
أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص
كلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر - القاهرة



ص. ب: ١٠٧٢٠ - الرياض: ١١٤٤٣ - فاكس ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية - تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء:

**إلى الذين يعترهم الشك في عالمية التشريع
الاسلامى وخلوده**

أهدى هذا الكتاب

خطة البحث العامة:

تقع خطة دراسة هذا الموضوع بصفة عامة في فصل تمهيدى (يتناول تطور أساليب حماية حق المؤلف) وبابين:

الباب الأول:

التعريف بالحق الأدبى للمؤلف في الفقهاء الإسلامى والوضعى .

الباب الثانى:

وسائل حماية الحق الأدبى للمؤلف في الفقهاء الإسلامى والوضعى .

وقد ساهمت هذه المنظمة في تطوير حماية حق المؤلف على المستوى العربي من خلال قيامها بوضع أول اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف العربي ، وقد عهدت هذه المنظمة الى اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف ، للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية ، كما تتولى هذه اللجنة ، متابعة تنفيذ الاتفاق وتبادل المعلومات بين الدول العربية في مجال حماية حق المؤلف^(٥) . يهدف إيجاد الوسائل القانونية الكفيلة بتحقيق تلك الغاية ، مع التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال .

(٥) المرجع والمكان السابقان .

الباب الأول

التعريف بالحق الأدبي للمؤلف في الفقهين الإسلامى والوضعى

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول: مفهوم الحق الأدبي للمؤلف في الفقه الإسلامى والقانون.

الفصل الثانى: طبيعة الحق الأدبي للمؤلف وخصائصه.

الفصل الثالث: عناصر الحق الأدبي للمؤلف

متصل اشد الاتصال بشخصيته^(٣).

٣١ - وهذا العنصر يخول صاحب الحق من السلطات ما يجعل له السيطرة الكاملة على ابتكاره منذ لحظة اكتمال تكوينه في ذهنه، وإلى ما بعد نشره على الملأ، فيكون له التحكم في ابرازه، وكذلك في صورته ومصيره، كل ذلك في ظل من الحماية القانونية التي تؤازرها عقوبات جنائية وتعويضات مالية عن الأضرار الادبية التي حاقّت بصاحب الحق الادبي على المؤلف^(٤).

ونود أن نعرف بالحق الأدبي من خلال تحديد مفهومه في الفقهاء الاسلامي والوضعي وذلك في مبحثين :

(٣) راجع : المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - ص ٢٥ - الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م.

(٤) د. محمود شكرى - السابق - ص ٨٢ وما بعدها.

وعند الحديث عن الأخذ بالاجازة قال: ولمالك شرط في الاجازة هو أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو، وإن يكون المجيز عالماً بما يميزه ثقة في دينه وروايته معروف بالعلم وإن يكون المجاز من أهل العلم متسابقاً^(١١٥)، وقال أبو عمر الحافظ: الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة. ولذلك تجد الكتب العلمية القديمة حافلة بالساعات التي كان المقصود منها التدليل على أن الكتاب صحيح وليكن الاعتماد عليه. لكون الذين نقلوه إلينا بالسماع ثم الكتابة هم علماء عدول، حملوا الأمانة ثم أدوها إلى من بعدم كما هي^(١١٦).

(١١٥) المرجع السابق - ص ٩٥.

(١١٦) شرح المواهب اللدنية - السابق - ص ٤٥٤.

